من خواصّ العقلِ البلاغيّ العربي

ممّا يجبُ أن يكونَ متقررًا حاضرًا في وعيك دائمًا مِن الحقائقِ أمران كليّان هما مِن خصائصِ العقلِ البلاغيّ العربيّ :

(الأمر الأوّل):

أنّ العقلَ البلاغيّ العربيّ إنّما هو مهمومٌ بما فيه يتفاضلُ أهلُ البيان ، أمَّا ما لا مجال لتفاضُلهم فيه ، لخلوّه من صنعة المتكلم فِي الكلام ، فإنّه منصرفٌ عنه .

وقد قرَّر عبدالقاهر تلك الحقيقة في سفره العمدة:« دلائل الإعجاز»قائلا :« لا فَضِيلَةَ حتّى تَرَى فِيالأمرِ مَصنعًا، وحتّى تَجِدَ إلى التّهيرِ سبيلًا ،وحتّى تكونَ قد اسْتدركتَ صَوابًا» ([1])

لذا كانت صورةُ الكلامِ الّتي بها لا يتحقّق بها إلّا أصلُ المعنى من الكلام إذا اختل شيْءٌ منها لم يكن ثمَّ معنى، وهوما يعنى به علم النّحو، ليْسَتْ مناطَ عِنايةِ العقلِ البلاغيّ .

يقول السكاكي في «مفتاح العلوم»

هو يشبه الكلام الذي لا يتحقق به إلّا أصل المعنى بأصوات الحيوان في عناية «العقل البلاغي العربي »به، لأ أنّه لا فائدة فيه، فمناط المشابهة اعتناء العقل البلاغي به، لا خلوه من الفائدة ، فمعاذ الله تعالى أن يزعم السكاكي أن قولنا :"كتب محمَّدٌ الدَرسَ" خلاءٌ من الفائدة ، وأنه وأصوات الحيوان سواء في عدم الفائدة، هو يريد إنّه خواءٌ من طَلبة العقل البلاغي وبغيته الّتي هي المعاني الزائدة على أصل المعنى المستولدة بصحيح النّظر وعميق التّبصر من النّظم فِي سياقِه ، كالمعنى الزّائد على أصل المعنى المستفاد من النظم في سياقه من قولنا: «كتب الدرس محمد، ومحمد كتب الدرسَ، والدّرسَ كتب محمّدٌ، والدّرسُ كتب محمّدٌ، ومحمّدٌ الدّرسَ كتب » فهذه الصور المتولدة من أصل التركيب: " كتب محمّدٌ الدَّرس» هي التي أحدثت زيادة في أصل المعنى، وهذه الزّيادةُ هي مناط طلبة العقلِ البلاغيّ العربيّ .

والجملة الفعلية التي تنسق على النّحو التالي:"الفعل فالفاعل فالمفعول به" هي الجملة الأصل التي لاعدول فيها، أمّا الجملة الاسمية، وما يطرأ على نظم الجملة الفعلية " فعل ، ففاعل ، فمفعول به" فذلك عدولٌ عن الأصل .

إنْ جاء وفقَ مقتضى الحال ، فإنَّ فيه معنى زائدًا على أصل المعنى ، وذلك ما يلتفت إليه «العقل البلاغيّ العربيّ » ويستجنيه .

وأنت لا تستطيع أن تدرك المعنى الزائد إلا بمناظرته بما يكون له أصل التركيب. ومَن لم يكُ عليما بأصل المعنى لن يكون مؤهلا لأن يعلم ما زاد عليه بالعدول عن أصل التركيب . وأصل التركيب إنّما يعلم من علم النحو، مما يحدوكإلى فريضة أنيكون البلاغي عليما بعلم النّحو وما هو به قائمٌ .

علم النحو قائم بالقول في ثلاثةٍ:

---

[1]) دلائل الإعجاز.قرأه وعلق عليْه محمودمحمد شاكر. نشر مكتبة الانجي بمصر.ص: ٩ فقرة ٨٥

في ما يجب أن يكون(الواجب)

وفي ما يجوزأن يكون (الجائز)

وفي ما لا يجوز أن يكون (الممتنع)

والعقل البلاغي لا يشتغل بما هو من قبيل ما يجبُ أن يكومَ ، وبما لا يجوزأن يكون.

هو منحصرٌ في ما يجوز أن يكون، فيبحثُ عن اقتضاء اختيار هذا الوجه الجائز في هذا السياق ، ثم في ما أحدثته الصّورة الجائزة في المعنى ، ثم في دلالة هذه الصورة الجائزة على هذا المعنى الزائد على أصل المعنى، ووجه دلالتها عليه ، ومستوى هذه الدلالة ، ثم في أثر المعنى الزائدِ في متلقيه.

وإذا ما قلت إنّ «العقل البلاغيّ العربيّ»لا يعني بما لا يتحقق به إلّا أصلُ المعنى ، فإن ذلِك لا يعني أنّه ليس ما به أصل المعنى بلاغةٌ بالمعنى العام لا المعنى الاصطلاحي الخاصّ . كلّا، فيه بلاغة، لكنّها ليست بلاغة متكلمٍ بل هي بلاغة لسان والمتكلّم ليست له في هذا صنعة، إنّما هو وارثها من واضع اللغة على هذا الأصل ، فتقديم أداة الاستفهام وتصدّرها في الجملة إنما هو بلاغةُ لسان ،لا بلاغة إنسان. والمتكلمون إنما يتفاضلون فيما كانت له فيه صنعةٌ.

(الأمر الآخر):

«العقل البلاغي العربيّ » رغوبٌ عن بسط العناية بما كانتْ عطاياه على طرف الثمام تنالُه كلُّ يد، ولا يقتضَي مزيدَ مخادنةٍ ومباحثةٍ ممّا قد تتقاربُ العقول في إدراكه وتحصيلِهِ، وما تلين عريكته لكلّ عاركٍ ، فذلِك مرغوبٌ عنه، خلاه العقل البلاغي لغيرِه،فإنّ الأسود لا تأكل الجيف، بلْ لا تأكلُ مما لاتنالُه براثنها ،ومما لم تنغرس فيه أنيابها ، فالمعني السافرة قبيح في شرعة العقل البلاغي قبح سفور محاسن المرأةِ في شرعة الإسلام ،بل وفي شرعة العقلاء جميعًا .([٢])

فكلّ ما كان كذلك فالعقلُ البلاغيّ العربيّ ساكتٌ عنه سكوتك نبيلا عن أن تطعم الصدقات

أوَ لا ترَى أن الصدقات قد حرمتْ على آل بيت النبوة ، ومنزِلُ العقل البلاغيّ العربيّ من العقول منزلُ آل بين النبوة من الخلائق.

وواستحضار هذا يُبين لك حكمة رغبة العقل البلاغيّ من بسط العناية ببعض التّراكيب على الرّغم من صحتها ومن أنها ليست خلا من الفائدة. ذلك شأن النبلاء.

جمُعةُ القول: العقل البلاغي هو الرَّغوبُ في ما لا يدرك إلا بحسن تبصر وديمويته وفي ما إذا زدته بصرًا زادك عطاءً، وفي ما يمتنع عليك أوَّلا حتى تبذل له صداقه من حسن التبصر والتدبر ، ورشيد التّذوق .

[٢]) أنت لا تجد امرأة تسفر عن محاسنها وتبذلها لكل ناظر إلا إذا كانت خلاء من الحياءِ، وخلاءُ المرأة من الحياء هو هو خلاؤها من العقل، فهي والأنعامُ حينذاك سواء.

توجيه صنيع الخطيب في تقديم الفصل على الوصل في عنوان الباب في بيان أبواب علم المعاني ،وتقديم الوصل على الفصل في التعريف.

القول في هذا قولٌ في بيان ما هو الأصل، والجري عليْه في موضعٍ ومقتضِي العدول عن الأصل في موضع ،وهذا يهديك إلى أنّ الإبانة عن القضايا والمسائل البلاغية عليها أن تكون نازلة على حقيقة بلاغة البيان المتثلة في مطابقة البيان لما يقتضيه الحال، وهذا الحقيقة يجبُ أن تكونَ ماصلة في كل أنواع البيان أيًّا كان موضوع المبان عنه علما أو أدبًا . فليس فرقًا بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي في التزام مطابقته مقتضضى الحال ومنه حال ما يتكلم فيه من القضَايا والمسئال و المعاني والأعراض .

******

الخطيب في «التلخيص» قدم في عنوان الباب السّابع الفصل على الوصل لأنّ «الفصل» هو الأصل لأنّه خلاء من خارج عنه ، بينا الوصل يكون بأداة عطف.

وفي تعريف الفصل والوصل قدم الوصل لأنَّ الوصل إنما يكون بأداة ، فهو ملكةٌ ، بيْنا الفصل لا يكون بشيْءٍ ، فهو عدمٌ ، وإنّما يعرف العدم بالملكة.

ولذا قال الشارح السّعد :

(الوَصْلُ عطفُ بعضِ الجُملِ علَى بعض والفصل تركه) أي ترك عطف بعضها على بعضٍ ، فبينهما تقابل «العدم» و«الملكة» ولهذا قدّم "الوصل" لأنّ الإعدام إنّما تعرف بملكاتها،وأمّا في صدر الكتاب ، فقدم الفصل ،لأنّه الأصلُ والوصل طارئ عليْهِ

(التّنْوير)

يشير السَّعد إلى العلاقة بين المصطلحين: (الفصل) و(الوصل)، فالفصل عدم عطفٍ ، والوصل إثباتُ عطف أيْ ملكة وفعلٌ ، فبيْن المصطلحين ما بين المتقابلين ، كالذي بيْن (الحياةِ والموتِ)

والملكة هنا لا يراد بها القدرة الراسخة في النفس كما فسرت في تعريف بلاغة المتكلم، بل الملكة هنا ما يقابل العدم ، فللملكة تعريفان : تعريفٌ ناظر إلى مقابلتها «العدم» كما هنا ، وتعريف ناظرٌ إلى استحضار القدرة على الفعل حال السّكوت .

والتَّقابل بيْن « الملكة» و« العدم» أحد أربعة من أنواع التّقابل ، وبيقية الأنواع : تقابل تضايف كالتقابل بين الوالد والولد، والتلميذ وأستاذه ، وتقابل التضاد ـ وتقابل إيجابٍ وسلب.

وهذا البَصر بأنواع التَّقابل ينفعُ في دراستك أسلوب الطباقِ والمقابلة في علمِ البديع.

والخطيب في عنوان الباب قال : (الباب السابع الفصل والوصل) وفي تبيين ماهية كلٍّ قدم(الوصل) فأشار السعد إلى مقتضِي تقديم (الوصل) في بيان الماهية، وتأخيره في ذكر عنوان الباب ،ومن قبله عند تبيان وجه انحصَارِ (علم المعاني) في الأبوابِ الثمانية.

تقديم (الوصل) في التعريف عدولٌ عن الأصلِ ، فكان لابدّ له من مقتضٍ ، إذا كل عدولٍ على الأصل لا يستقيمُ إلا إذا ما كان لمقتضٍ يحمل عليْه .

مقتضي البدءُ بـ«الوصل» هنا أنَّ (الفصل) عدمٌ ، وتعرفُ العدم لا يكونُ إلا بالنظر في « الملكة» ذلك أن «العدم» لا يفتقر إلى زيادة شيْءٍ على المنفصليْن وما لا يفتقر فيه إلى زيادة حرفٍ إنّما هو فرعُ عمَّا لا يفتقر فيه ، فكان الوصل الَّذي هو ملكة فرعًا على الفصل الذي هو عدم

ولما كان العدم لا يُعرف إلا بالملكة وجبَ أوّلًا بيان الملكة ، الذي هو(الوصل) ؛ لِيتوصَّل إلى تعريف (الفصل) الذي هو (عدم)

و لما كان المقام في تبين وجه حصر موضوعات (علم المعاني) في ثَمانية أبواب. وفي عنوان الباب لايحتاج إلى تعريف أيٍّ قدم الأصل«الفصل» الذي هو ترك العطف .

صنيع السعد في "المطول" غيره في مختصره:

فِي "المطوَّل" استهلَّ ببيان كلام التّلخيص ، ثم عقب عليْه ، بينا هو في "مختصر المطول" استهل بتبيين المقتضِي ، ثم أردفه بصنيع التلخيص : في« المختصر» قال :« الباب السابع الفصل والوصل .

بدأ بذكر «الفصل» ؛ لأنّه الأصل و«الوصل» طارٍ - أيْ عارضٌ- عليه حاصلٌ بزيادةِ حرفٍ مِن حروفِ العطفِ، لكن لمَّا كان «الوصل» بمنزلة الملكةِ و«الفصل» بمنزلة العدم والأعدام إنّما تعرف بملكاتِها بدأ في التعريف بذكر «الوصل». فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أي ترك عطفه عليه » (أهـ)

هذا الَّذي فعله السَّعد في «المختصر» أليقُ بحال النَّفس في تلقّيها ممّا في «المطوّل» :

في «المختصر» هيَّأ النَّفسَ لِتَقبلَ ما سَيأتِي مِن مقالِ الخطيبِ قَبْلَ وُرُودِ مقالتِه ؛ لتأتِيَ مقالتُهُ والنَّفسُ مُتهيّأةٌ ، فلا تَجِدُ فِيها ما يُعيقُهاعَن التَّوغل ، أوْ ما يحملُها على التوقف حتى تتبيّن العلّة.

في «المطوّل» بدأ بمقالة الخطيب، فإذا جاءت إلى النفسِ لم تفتح لها الباب لتلج حتى تعلم وجه المفارقة .

والتَّهيئة قبل القدوم أليقُ وأعون على الفعلِ.

هذا كما تَرَى نظرٌ بلاغيٌّ مرعيّ فيه حال النَّفس في التلقّي، ومراعاة ما تكون عليه في تلقيها ولم تهيّئ لما يلقَى إليْها، وما تكونُ عليْه وقد هيِّأتْ لما سيلقَى عليْها.

أَوَ ليس الَّذي تراه من صنيعِ السّعد، ومراجعته ما كان منه في «المطول» وعدولِه عنه إنّما هو ضربٌ مِن النَّظر البلاغيّ واسترفاد المعرفةِ بحال النَّفس . فهل ترى السعد قد أقحم على التّفكير البلاغيّ في هذا الموضِع ما ليس منه ؟ أَوَ تراه يتورّك عقليًا كما قد يتوهم الذين يعشقون الثلبَ والتثريبَ من قبلِ أن يتبصّروا ؟ إذا ما كان صنيع السّعد قد أفادك أمرًا في فقه النَّظم، فإنه -أيضًا - أفادك منهجًا في النّظرِ، وفي تأويل الأساليب وتعليلها . وفي مدارسة الرؤى العلمية للعلماء في "القضية" ومنهج كلّ في الإعرابِ عن رؤيته العلمية، فإن الرؤية العلمية المستقيمة النافذة هي التي تختار منهاج الإعرابِ والإبانةِ عنها.وذلك من النّظر العلميّ الذي تصنعه الألباب .

«السعد» تعامل مع أسلوبِ «الخطيب» تعامله مع بيان بليغ كتبه أديب، فهُم يرون حقًا عليْهم لكلام العلماء بلاغة كحقّ بلاغة كلام الأدباء في رسائلهم،والشعرِ في قصائدهم . لا يرون البلاغة منحصرةً في ما يسمى بالإبداع الأدبي شعرًا ونثرًا.

الكلام البليغ قد يكون أدبًا ، وقد يكونُ علما ، ومتون الفقهاء وغيرهم هي نصوص بليغة بلاغة تطابق مقتضى حال العلم الّذي يُتكلم فيه ، وهذا من اتساع علماءِ الشّروح والحواشي. فهذا موضع بيان بلاغة التقديم في عنوان الباب ، وفي تعريف مصطلحي الأسلوب.

والدرسُ البلاغيّ لأساليب معني بأمور :

١) معني بمدارسة بناءِ صُورة المعنى
٢) ومَعنِي بيان المقتضي ما جاء عليْه الأسلوب
٣) ومَعنِي ببيان دلالة الصورة على المعنى، وجه ههذ الدلالة، ومستواها
٤) ومَعنِي ببيان أثر الصورة في المعنى الزائد على اصل المعنى
٥) ومَعنِي ببيان أثر المعنى الزائد المستولد من أل المعنى بالنظم في السامع. .

هذه خمسٌ هي مناطات النظر البلاغي في الأسلوب .

كلُّ ذلك في صحبة السِّياق ومغزى الكلام ؛ لأنَّ النّظم والسِّياق والمغزَى هى ما يُستَمدُّ منه معنى الكلامِ ، فليس بالنظم وحده يفهم الكلام .

النّظمُ (صورة المعنى)وحدَه قد يكونُ في سياق مفهمًا معنًى، يفهم ضده في سياق آخر. فالنَّظر البلاغيّ نظرٌ سياقيٌّ .

ومن لا يحسن البصر بالسِّياق لن يُفلِحَ في فهم ما يدلُّ عليه النَّظم ، وكذلك مَن لا يُبصِرُ مغزَى الكلام ومقصدَه«مغزاه» لَن يُحسِنَ فهم ما يدلُّ عليْه النّظم.

******

يقول الشارح :

ولمّا قَال : «عطف بعضِ الجمل» دون أن يقول :" عطف كلام على كلامٍ" ليشمل الجملَ الّتي لها محلٌّ منالإعرابِ ،وذلِكلأنهمْ وإن جعلوا الكلامَ والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور علىأنّ الجملة أعم من الكلام، ؛ لأنّ الكلامَ ما تضمن الإسناد الأصليّ ،وكان مقصودًا لذاتِه ،والجملة ما تضمنالإسناد الأصلي سواء كان مقصدًا لذاتِه أو} لا ، فالمصدر ،والصفاتُ المسندةُ إلى فاعلها ليستْ كلامًا ولا جملةً ؛ لأن إسنادها ليس أصليًا .
والجملة الواقعةُ خبرا أو صفةً أو حالا أو شرطا أو صلةً أو نحو ذلك جملة، وليست بكلامٍ ؛لأنّ إسنادها ليس مقصُودًا لذاتِه.

(التنوير)

يبين السعد وجه إعراب الخطيب بقوله في تعريف الوصل :«عطف بعض الجمل» معرضًا عن الإعراب بقوله عطف بعض الكلام على البعض لما هو قائمٌ من المفارقة الاصطلاحية بين«الجملة » و«الكلام» عند بعض أهل العلم .

تتمثل المفارقة بينهما في أنّ الكلام يشترط فيه شرطان ،والجملة يشترط فيها شرط واحد :

شرطا الكلام :

أن يكونَ الإسنادُ فيه إسنادًا أصليًا كإسناد الفعلِ إلى الفاعل ، والخبر إلى المبتدإ

أن يكون الإسناد مقصودًا لذاته. بحيثُ يتمُّ الكلامُ به، ولا يحتاج إلى شيْءٍ منْ خارجِه ، كما في قولك :« جاءَ محمَّد» فهذا جملة وكلام أيضًا ، فإذا قلت :«إذا جاء محمد»فالإسناد أصليّ أفاد أنّه ليس مقصودًا لذاتِه ، فإنّه لا يصلح السكوت عليْه. فهذا لا يسمى اصطلاحًا كلام ،ويسمى جملة. فجملة الشرط وحدها جملة ،وليست بكلام . وأسلوبُ الشرط بجملة الشرط وجملة الجزاء كلام.

والجملة ما كان أسنادُه أصليًا ، ولايشترط أن يكون مقصودًا لذاته أي لا يشترط صحة السكوت عليه، وتمام الكلام به ، كما في «الذي يقرأ القرآن » فالإسناد في «يقرأ القرآن؛هنا أصليّ لأنه إسناد فعل إلى فاعلٍ ، بيد أنَّه لا يصحّ السكوتُ عليْه، وهذا معنى أنَّه ليس مقصودًا لذاته.

فما لم يكن الإسنادُ فيه أَصليًا كإسناد المصدر « إجتهاد محمد» أو الصفة المشتقة المسندة إلى فاعليها « حسنٌ وجهُه ، حاضرٌ أخوه ، فهذا لا يعد كلامًا ولا جملة

والإسناد في الجملة الواقعة خبرًا: محمّد يكتبُ درسه، أو وصفًا أو حالا أو شرطا أو صلة موصول ، كلّ ذلك وإنْ كان جملة فليس بكلام .

وكلامنا هنا في ما هو جملة ، وإن لم يكن كلامًا يحسن السكوت عليه.

ومن تعريف الخطيب للوصل علم أن عطف المفردات غيرُ داخل في هذا الباب، ،وهذا ما لم يأخذ به جمع من أهل العلم ،وهو غيرُ مدفوع، وترك الجمهور النظر في هذا الباب الوصل والفصل بين المفردات ليس ذهابا إلى أن ذلك خواءٌ من الفائدة، كيف وهو في بيان الوحي كثير . م ماتركوا الاشتغال به إلا لأنهم يرون إدراكه لايحتاج إلى مزيد تبصر وتدبر. وما كان كذلك كان عندهم ليس محل عناية كالتي لما كانإدراكه مقتضٍ مزيد تبصر وتدبر فتي وتذوق رشيد.

وعلى هذا يكون قوله عطف بيضِ الجمل على بعض من قبيل التخصيص الذكري(تخصيص ثبوت) وليس من قبيل التخصيص الحصري(تخصيص الإثبات) فكن على ذكر من ذلك.

•••••

يقول السعد:

(فإذا أتت جملة بعد جملة، فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب أو لا
وعلى الاول) أي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أي للاولى (في حكمه) أي في حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك. (عطفت) الثانية (عليها) ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك يَجب عطفه عليه
والجملةُ لايكون لها محلٌّ من الإعرابِ إلا وهي واقعةُ موقع المفرد، فيكون حكمها حكمَ المفرد

وإذا كان كذلك (فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما) أي بين الجملة الأولى والثانية، (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب (أو يعطى ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يشعر ويعطي ، وذلك لأن هذا كعطف المفرد على المفردِ ،وشرط كون عطف المفرد على المفردِ بالواو مقبولا أن يكون بيْنهما جهةٌ جامعةٌ نحو زيد كاتبٌ وشاعرٌ ، بخلاف زيدٌ كاتبٌ ومعطٍ .

التنوير

يفصل الخطيب والسعد أحوال اجتماع جملتين نظرًا إلىأمرين رئيسين:

الأول حال الجملة الأولى

والآخر قصد المتكلم من إيراد الثّانية بعدها.

الأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب ، بأن تكون واقعة موقع المفرد، وذلك في سبع جمل:

(أ)الواقعة خبرا(ب)أو حالا (ت)أومفعولا (ث)أو محكية بقول (ج)أو مضاف إليه (ح)أو جوابا لشرط جازم (خ)أو تابع لما له محل منالإعراب فردًا أوجملة (٣)

وأن يكون المتكلم قاصدًا بإيراد الثانية إشراك الأولى في حكمها.

فاذا ما تحقق هذان وكانتْ هنالك مناسبة معنوية بيْن الجملتين صحّ العطف بـ«الواو» فتحقُّق المناسبة بيْن الجملتين شرطُ صِحةٍ . وبهذا تكون «الواو» هنا ليست بالخالقة هذه الناسبة، بل هي معلمةٌ بها،وهيكمثل« كاف التشبيه" لا تخلقُ مشابهة بين طرفي التشبيه، كلا ، المشابهة قائة بينهما، ويغلبُأن تكون لطيفةً ، فتأتي« الكافُ" لتعلم بها ، فإذا لم تكن هنالك مناسبةٌ بي الجملتيْن ولو كانت خفية أو كانت خاصة بالمتكلم ، فلا يستقيم العطف بالواو.

وهذا الشرط ليس خاصّا بعطف الجمل بالواو بل هو أيضًا متحققٌ في عطف المفردات بالواو، إلاأنهبين المفردات العالب أن تكون الناسبة قريبٌ إدراكها، بينا المناسبة بين الجمل فيها شيءٍ من اللطفِ ، مما يجعل عناية البلاغيين بها أشدَّ ، فإن قلت :

هو يقرأ العلم ويسكن القُرَى ، كان هذا غير محمودٍ، فليس بين قراءة العلم وسكنى القرى مناسبة. إلّا إذا ادعيت أن بينهما تعاندًا، وأنَّ قراءة العلم على ما هو حقها لا تحقق مع من يسكن القرَى ويخالط أهلها ولاذ عبرت بالفعل «يسكن» الموحي بالسكون النفسيّ ، قاصدًا التنفير من اتخاذها سكنا هاجيًا السّكن في القرى لطالبِ العلم وأهلِه ومخالطة أهلها مدَّعيا أن من يسكنها لا يستقيم له أن يقرأ العلم لما فيها من العوائق والكدى المانعة من قراءة العلم قراءة احترافية مثمرة فالمناسِب هنا خاصّة بالمتكلم ، وهي مناسبة ادعائية.(٤)

---

٣) يحسن الرجوع إلى كتاب مغني اللبيب في مبحث الجمل التي لها محل منالإعراب والتي لامحل لها منه.

٤)أذهب عن تجربة إلى أن سكنى القرى ومخادنة الدهماء فيها، مما يعكر على العقل والنفس ،ويلبّد سماءهما أمّا من سكنها واعتزل الدهماء نفسيًا وعقليًا فإنّه يقتدر على أن يكون للعلم وأهله خادمًا ، وفيه مؤثرًا .

مناطة المؤاخذة هي مخادنة الدهماء فيها.

والبلاغيون في باب التشبيه يذهبون إلى اعتبارِ الجامع الخيالي والوهمي والادعائي. المهم أن تكون أنت أيها المتكلم ناظرا إلى مناسبة بيْنهما وإن كنت دعوَى .

ويدخل في هذا ما ليس له حكم إعرابي ولكن له قيد معنوي كجملة الصلة فإن عطفت عليها جملة مريدًا إشراكها في القيد صحَّ العطف ب،«الواو» كأن تقول : «يومَ الخميسِ يُطعم محمّد الفقراء ،ويزور المرضى » إن قصدت الإنباء بأن الجملتين مقيدتان بذلك الزمان.

والعطف هنا ليس لنكتة بلاغيّة بل لمقتضٍ لغويّ، وإدراكه قريب، ولذا ، فإنّي لا أرغب في تسميته «وصلًا» بل يبقى بمُصطلحه النّحوي« عطف» .

أذهبُ إلى أنَّ« الوصل» مصطلحٌ بلاغيّ ، بيْنا العطف مصطلحٌ نحويّ، و«الوصل» البلاغيّ أخصّ من «العطف» النحويّ .

«الوصل» البلاغيّ يستوجبُ أن يكون من ورائه معنى بيانيًا إحسانيا أي معنى زائدًا على أصل المعنى، وأن شئت سمّه معنى إضافيًا أو بيانيا أو إحسانيًا . الأمر قريبٌ من قريب .

كلّ وصلٍ بلاغي هو عطف نحويّ، وليس كلّ عطف نحويّ هو وصل بلاغي.

الوصل البلاغي يشترطون فيه أن يكون بالواو ، وأن يكون لمقتضٍ غير التّشريك في الحكم أو القيد . بينما «العطف» مصطلحا نحويا يشمل العطف بأيّ أداة من أدوات العطف وأن يكون لقصد الإشراك في الحكم الإعرابي أو القيدِ المعنويّ أو الدلالة على معنى زائد على مطلق الجمع حين يكون العطف بغيرِ «الواو»

وممَّا يجبُ تمكينه في الفؤاد واسْتحضاره أن«الوصل» مصطلحًا بلاغيًّا بغيرِ «الواو» لغيرِ التشريك في الحكم أو القيد له من المعني الإضافيّة البيانيّة الزائدة على أصل المعنى ما يدق ويلطف ، سواءٌ كان ذلك بيْن مفرداتٍ أو جمل لها محل من الإعرابِ أو قيد معنوي أو ليس لها ذلك أو كانت شبه جملٍ .

الأمر عندي عموده أن تكون هنالك جهةٍ جامعة موضوعية كانت أو تخييلية أو وهمية أو ادعائية ، وأن يكون ثم قصد إلى معنى زائد على أَصل المعنى يراد إيصاله في القلبِ وتمكينه فيه وتفعيله .

وأنا اعرب بقولي« مخادنة» و« الدهماء» قصدًا . فإن لم تتحققا ، فسكنى القرى حميدٌ .